وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٨ "

.....

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠٠٨/٤/١ ما يلى :-

اولاً :- انشاء وحدة حسابية باسم :-

" الوحدة الحسابية لدار الافتاء المصرية "

" موازنة جهاز ادارى "

ثانياً :- تؤول للوحدة الحسابية المنشأة الارصدة الخاصة بها نقلاً من الوحدة الحسابية التى كانت تشرف عليها (وزارة العدل) .

تحريرا في ٢٠٠٨/٢/٢٨

(رأى قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ حمدى عبد الرؤوف ابراهيم

وزارة الماليـــة
رئيس الادارة المركزية
لحسابات الحكومة

كـتاب دورى رقـم (٢١) لسنة ٢٠٠٨

صدر كتاب دورى رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧ عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشطب إسم مؤسسة الباشا للتجارة والتوريدات من سجل الموردين والمقاولين .

حيث أصدرت جامعة القاهرة – القرار الادارى رقم ٢٢٨٥ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ بشطب إسم مؤسسة الباشا للتجارة والتوريدات من سجل الموردين والمقاولين لاستخدامها الغش والتدليس للوصول الى التعاقد مع جهة الادارة (كلية الطب) وذلك وفقا لما إنتهى إليه رأى إدارة الفتوى لوزارات التعليم العالى البحث العلمى والجامعات بكتابها رقم ١٥٠ بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ ملف رقم ٣٩٨/٤/١

وإعمالا لاحكام المادة (٢٤) من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر بشأن تنظيم المناقصات والمزيدات والمادة (١٣٥) من لائحته التنفيذية .

فإن الهيئة تسترعى نظر كافة الجهات الخاضعة لاحكام ذلك القانون بحظر التعامل مع المؤسسة المذكورة وبياناتها كالتالى :-

إسم المؤسسة : مؤسسة الباشا للتجارة والتوريدات (عماد هاشم وشركاه)

العنوان : ٧ ش ع ٢٦ يوليو وسط المدينة القاهرة

نوع النشاط : توريد وتركيب أجهزة علمية للقاعات و المسارح

السجل التجارى : ٢٥٥٥٦٢ القاهرة

رقم البطاقة الضريبية : ٣٤٢١

رقم الملف الضريبى : ٥/٢١٩/١٩٢/٨

المأمورية المستخرج منها البطاقة الضريبية : الوايلى

رقم التسجيل بالضريبة العامة على المبيعات : ١٠/٣٩٢/٣٦٩

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة وممثلى وزارة المالية بها مراعاة تنفيذما تقدم بكل دقة .

رئيـــس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠٠٨/٢/

(محاسب / حمدى عبد الرؤوف ابراهيم)

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
حسابات الحكومة

كتاب دوري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨

بمناسبة صدور كتاب دوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشأن الفقرة الأولى من المادة (١٦) من القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ بأنه " يجب استبعاد العطاءات غير المطابقة للشروط أو المواصفات وإرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطا والأقل سعرا بعد توحيد أسس المقارنة بين العطاءات من جميع النواحي الفنية والمالية " .

ونظرا لما تلاحظ من خلال مراجعة النسخ الصادرة بالطبعات ١٧، ١٨، ١٩ من القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية (المعدلة) من وجود خطأ مطبعي بصورة كتاب إدارة الفتوى لوزارات الصناعة والتنمية التكنولوجية والبترول والكهرباء – ملف رقم ٦٥٧/٧/٢ الملحقة بالطبعات المشار إليها – حيث ورد بالكتاب عبارة " يجب استيفاء العطاءات غير المطابقة " بدلا من عبارة " يجب استبعاد العطاءات غير المطابقة المنصوص عليها بالمادة سالفة الذكر .

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية والمستقلة والسادة مديري المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بتنفيذ هذه التعليمات بكل دقة بما تقضي به التعليمات واللوائح المالية في هذا الشأن .

في: /٢/٢٠٠٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / حمدي عبد الرؤوف إبراهيم)

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨

****

نظرا لما تلاحظ لبنك المركزى المصرى من ان بعض الوحدات الحسابية عند فتح اى حساب حكومى لها تقوم بإسناد خدمة هذا الحساب الى عدد (٢٥) فرع من فروع البنك الاهلى ومصر والاسكندرية والقاهرة على الرغم من انه فى الواقع العملى لاتقوم الوحدة الحسابية بالتعامل مع هذا العدد من الفروع .

لذا توجه وزارة المالية نظر كافة الوحدات الحسابية بموافاة البنك المركزى المصرى باسماء الفروع التى تقوم بسحب شيكات عليها وذلك توفيراً للوقت والجهد والتكلفة لكل من الوحدات الحسابية والبنك المركزى وبنوك القطاع العام التى تقوم بأداء تلك الخدمات المصرفية الحكومية .

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم

٢٠٠٨/٣/٢

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / حمدي عبد الرؤوف إبراهيم)